أزمات التنمية السياسية في العراق
دراسة في الأزمات السياسية والاقتصادية وسبل معالجتها

أ.م.د. مرتضى أحمد خضر
كلية العلوم السياسية
جامعة تكريت
Ali_almurtadha@yahoo.com

م.م. بلال محمد صابر
كلية العلوم السياسية
جامعة تكريت
Bilalalrifai7@gmail.com

المستخلص:

أن تفاقم الوضع في العراق وعدم تطبيق نظام سياسي واقتصادي مبني على أسس تنموية حقيقة، الأمر الذي ادى إلى ظهور أزمات ومعوقات أمام تحقيق تنمية سياسية واقتصادية، لذلك تبحث هذه الدراسة عن سبل معالجة لمواجهة تلك الازمات والمعوقات والحد منها وهي: القضاء على الفساد بكل أشكاله، تطبيق الديمقراطية التوافقية، إلغاء مبدأ المحاصصة، توسيع المشاركة السياسية، تطبيق العدالة الانتقالية، ضرورة اتخاذ إجراءات عدة للنهوض بالاقتصاد العراقي، خفض من الاعتمادية على النفط وتوسيع المجال امام القطاعات السلعية غير النفطية والحد من الفقر والقضاء على البطالة.

الكلمات المفتاحية: أزمات التنمية السياسية، الأزمات السياسية، الأزمات الاقتصادية.

Political Development Crises in Iraq
A Study of Political and Economic Crises and methods of Treatment

Assist. Prof. Dr. Murtadha A. Khudhir
College of Political Science
Tikrit University

Assist. Lecturer: Bilal M. Saber
College of Political Science
Tikrit University

Abstract:

The aggravation of the situation in Iraq and the failure to implement a political and economic system based on real developmental foundations, led to the emergence of crises and obstacles impeding the achievement of political and economic development. Thus, This study deals with treatment methods facing such crises and obstacles and reducing its namely: eliminating corruption in all its forms, implementing consensual democracy, abolishing the principle of quotas, expanding political participation, implementing transitional justice the necessity of taking several measures to advance the Iraqi economy, reducing dependence on oil, and making way for non-oil commodity sectors, reducing poverty and eliminating unemployment.

Keywords: Political development crises, political crises, economic crises.

المقدمة

شهد العراق مراحل متعددة من التحولات السياسية بعد الاحتلال الأمريكي، وما نتج عنها من تحديات كبيرة أثرت على المجتمع العراقي بكافة جوانب الحياة، ومن هنا برزت العديد من معوقات وأزمات التنمية السياسية والاقتصادية التي تكون حلقات متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض والتي تشكل أبرز سمات التخلف في داخله، وما عزز وجود تلك الازمات وبالتحديد على

المستوى الداخلي، هي أحداث داعش الإرهابي عام ٢٠١٤م وما الت اليه الاحداث من قتل وتهجير وبروز ازمات عدة، كل ذلك اثر على تفاقم تلك الازمات مما جعل البلد في أزمة حقيقية وحالة من الفوضى في كافة المستويات سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، ومن هنا فإننا في هذا البحث سوف نتعرف على تلك الأزمات، وكيف اثرت على اوضاع البلد، ثم البحث عن سبل معالجة لمواجهتها والحد منها من الناحية السياسية والاقتصادية.

أهمية البحث: يعاني العراق من أزمات للتنمية السياسية، لذلك تأتي اهمية البحث في محاولة ايجاد سبل معالجة لتلك الازمات.

مشكلة البحث: سنحاول في هذا البحث الاجابة على التساؤلات الآتية:

- ماهي أزمات التنمية السياسية في العراق؟
- كيفية حل تلك الازمات الموجودة على ارض الواقع؟

فرضية البحث: مما سبق يقودنا الى فرضية: ان للتنمية السياسية دوراً هاماً فى استقرار الوضع في العراق ودراسة أزماتها ومعوقاتها يقودنا البحث عن وسائل وحلول لمعالجتها.

منهج البحث: سوف نعتمد في هذا البحث على المنهج التحليلي والوصفي لوصف وتحليل أزمات التنمية السياسية ومحاولة وضع حلولاً لها.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين، وكل مبحث يحتوي على مطلبين، حيث تضمن المبحث الاول: أزمات التنمية السياسية في العراق اما المبحث الثاني: تضمن سبل معالجة أزمات التنمية السياسية في العراق.

المبحث الأول: أزمات التنمية السياسية في العراق.

يعاني العراق من أزمات التنمية السياسية، مما أثر وبشكل مباشر على أداء لنظام السياسي العراقي، ففي هذا المبحث سوف نبحث في تلك الأزمات، فهنالك أزمات أساسية وهي أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة المشاركة، وأزمات فرعية مثل أزمة الاندماج، وأزمة التوزيع، وأزمة التغلغل، وسوف نتطرق لها في هذا الفصل من الدراسة.

المطلب الأول الأزمات السياسية والاجتماعية:

هنالك أزمات عديدة للتنمية السياسية تأثر على أداء النظام السياسي، ففي هذا المطلب سوف نتطرق إلى الأزمات الأساسية وهي كالاتي:

أولاً. أزمة الهوية: تعدَّ أزمة الهوية من أهم الأزمات التي تعاني منها أغلب الدول النامية ولاسيما تلك الدول التي تتعدد فيها الأديان والاعراق والقوميات ومنها العراق إذ إنَّ لهذه الأزمة أبعاداً تاريخية وثقافية، فإنها تحدث نتيجة لتراكم المشاكل وتعدد الولاءات، والدولة التي تعاني من أزمة الهوية تصبح مشلولة في أداء واجبها وإنجاز مهامها وأن مفهوم الهوية يعدَّ من المفاهيم الحديثة التي ترتبط بالوجود والذات الثقافية إذ إنَّها تجمع بين الانتماءات المختلفة من الاعراق والأديان وغيرها في هوية واحدة وجامعة وهي الهوية الوطنية (ابتسام حاتم علوان، دنيا محمد جبر، ٢٠١٧: ٢٣٣)، تتمثل أزمة الهوية في الولاء السياسي والاقتصادي للأفراد داخل المجتمع يكون للجماعة العرقية المنتمي اليها فأن هذا يؤدي إلى غياب الولاء الموحد، ويرجع ذلك إلى غياب المواطنة بين هؤلاء الأفراد تحت تأثير عوامل متعددة وهي التباين العرقي، والتخلف الاقتصادي والحضاري والتفاوت الطبقي في المجتمع، إذ إنَّ تلك العوامل تؤدي إلى تهديد الهوية الوطنية الشاملة وبالتالي ظهور أزمة الهوية (عائشة عباش، ٢٠١٧: ٢٧)، لذلك تعرف أزمة الهوية بأنها مشكلة الولاء والانتماء

إلى جماعات محدودة مثل الولاء العشائري مقابل الولاء للمجتمع، وتكوين شعور مشترك بين أفراد المجتمع الواحد بأنهم متميزون عن غيرهم في المجتمعات الأخرى لذلك تعدَّ أزمة الهوية ذات ثقل على التنمية السياسية في داخل المجتمع وفي بناء الدولة (حليم بركات، ٢٠٠١: ٥٠).

بدأت تتفاقم أزمة الهوية بعد الاحتلال الامريكي للعراق وما تبعها من حرب أهلية واقتتال داخلي ولعل من ابرزها واحدثها تمثل في احتلال مدينة الموصل في ٢٠١٤/٦/١٠ من قبل تنظيم داعش الارهابي وسيطرتها على أغلب مدن محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار وبعض من محافظة كركوك ومحافظة ديالى، مما أدى ذلك الاحتلال إلى نتائج مدمرة للسكان المدنيين (ابتسام حاتم علوان، دنيا محمد جبر، ٢٠١٧: ٢٣٣)، مما تسبب بكارثة إنسانية وسياسية واقتصادية ليس لها مثيل، فتسببت أزمة النزوح واحتلال (داعش) في حدوث أزمة اقتصادية وسياسية واجتماعية اضافة إلى تمزيق أوتار التماسك الاجتماعي وتشظي الأسر وتمزيق الروابط الاجتماعية والثقافية التي كانت تجمعهم وبروز عدم الثقة فيما بينهم وغيرها من الممارسات المجرمة لتهميش الهوية العراقية وغيابها وخاصة الممارسات مع أبناء الاقليات الدينية والعربية من المسيحيين واليزيدية والتركمان والشبك والجرائم ضد الإنسانية وهدم دور العبادة والشواخص التاريخية والثقافية (وليد عبد جبر، ٢٠١٧: ٩٩) وظل ذلك التهديد والانتهاكات مستمر حتى انتهاء داعش في العراق بعد القتال الذي دام لأكثر من ثلاث سنوات والاعلان عن انتهاء الحرب عليه من قبل رئيس الوزراء العراقي آنذاك الدكتور حيدر العبادي في ٢٠١٧/١٢/٩.

ثانياً. أزمة الشرعية: إن جوهر الشرعية هو: تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة، ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، وتكمن الشرعية في مدى قدرة النظام السياسي على دعم وخلق حالة من الاعتقاد لدى المجتمع بأن مؤسساته السياسية هي أكثر ملائمه له وقيمه مطابقة لقيم المجتمع وشرعية النظام السياسي يعززها مدى قدرة مؤسساته على تلبيه احتياجاتهم (وليد سالم محمد، ٢٠١٦: ١٤٧-١٤٨) فعندما يكون النظام السياسي غير قادر على اشباع حاجات الأفراد يرجع ذلك إلى تفاقم أزمة الشرعية وتراجع انجازات النظام السياسي، لذلك يؤكد سعد الدين إبراهيم إلى أن أهم وسائل تكريس أو بناء الشرعية هي الكفاءة الفاعلة والعالية في إدارة شؤون المجتمع داخل الدولة، وأيضاً تحقيق أهداف المواطنين داخل المجتمع، وتجسيد قيمه ومثله العليا، إذ إنَّ الكفاءة والشرعية يحددان معاً مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة ويرى برهان غليون أنه لا يمكن فهم مسألة الشرعية في مجتمع من المجتمعات بمعزل عن الثقافة التاريخية والمفاهيم النابعة منها والمتعلقة بمفهوم الشرعية (أحمد ناصوري، ٢٠٠٨: ٣٧٨-٢٧٩).

إن التغيير الذي طرأ على الحكومة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي زادت أزمة الشرعية للنظام بسبب الوضع السياسي والأمني في العراق فأن الوضع العام للنظام السياسي في العراق يتميز بالتعقيد والتركيب وذلك بسبب تواجد قوات الاحتلال وتدخلها بالشؤون الداخلية له هذا الأمر أدى إلى أنه لا يمكن تحديد شرعيته وذلك أمر صعب (عامر حسن فياض، ٢٠٠٤: ٣٥) ولكن لا يمكن لأي نظام سياسي الاستمرار من دون الشرعية، فهنالك نوعان من الشرعية كما ذكرنا الشرعية السياسية، والشرعية الدستورية، واستنادا إلى ذلك فإن الشرعية الدستورية في العراق ما زالت تشوبها الغموض فهنالك مشكلات جوهرية ومصيرية متعلقة بالدستور مثل طبيعة النظام السياسي، وهوية العراق وشكل الدولة وغيرها من المشكلات التي يجب اعادة التشاور والتوافق

بشأنها وحل المسائل والمواد العالقة (كاظم علي مهدي، ٢٠١٣: ١٣١) ومن الناحية الواقعية فالمؤسسات السياسية في النظام السياسي العراقي سواء أكانت تشريعية أم تنفيذية تأسست على أساس محاصصة سياسية واعتماد مبدأ المحاصصة السياسية في اختيار المناصب الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى الإنتاج الخدمي للمجتمع وضعف الخطط التنموية الصادرة من قبل المؤسسات الحكومية، وغياب برامج التنمية السياسية والاقتصادية وضعف الرقابة البرلمانية على الأداء المؤسسي، وعدم استقرار تلك المؤسسات، كل ذلك أدى إلى ضعف الأداء الحكومي لتقديم الخدمات لجميع المواطنين مما خلق حالة من الخلل في مبدأ الشرعية وعدم تحقيق الشرعية الأدائية (كاظم علي مهدي، ٢٠١٣: ٢٢٩-٢٣٠) فضلاً عن الوضع الأمني والاقتصادي السيء الذي يعاني منه العراق، وانتشار البطالة، وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري التي تعدَّ من الحالات السلبية التي تسببت في ظهور أزمة الشرعية مما جعل النظام السياسي يفقد همزة الوصل بينة وبين الجماهير والتي تعتبر السمة الابرز لفاعلية النظام السياسي في أداء وظائفه واستقراره والأخذ بمبدأ تشكيل الحكومة على أساس البنى التقليدية مثل البنى الطائفية والعرقية، مما جعلها تفقد شرعية التمثيل الطبيعي للشعب العراقي، وكل ذلك أدى إلى بقاء الشرعية متأرجحة في العراق.

ثالثاً. أزمة المساهمة (المشاركة): تعد المشاركة السياسية أحد مقومات فاعلية النظام السياسي واستمرارية عمله، فالمشاركة السياسية تتصف بأنها سلوك يمارسه المواطنون طواعية للمساهمة في صنع السياسة العامة، واتخاذ القرارات على المستويات كافة، واختيار النخب الحاكمة ومراقبة الأداء الحكومي، والتعبير عن آرائهم حول القضايا التي تفرض نفسها على أجندة اهتمامات الرأي العام (زيد عدنان محسن العكيلي واخرون، ٢٠١٧: ٢٢٩)، اما أزمة المشاركة فهي من بين أبرز الأزمات التي تواجه عملية التنمية السياسية، فهي تلك الأزمة الناتجة عن التزايد المستمر في عدد الراغبين في المشاركة السياسية وعدم تمكنهم من الإسهام في الحياة السياسية، وتبرز خطورتها عندما يعجز النظام السياسي من خلال مؤسساته السياسية فلا يمكن أن تستوعب تلك الأعداد أو القوى الراغبة في تلك المشاركة، لذلك يجب على النظام السياسي باستيعاب هؤلاء الجماهير واشراكهم في العمل السياسي (بوميدين طاشمة، ٢٠١١: ٩٣) فضلاً عن انتشار الأمية في الثقافة السياسية وشيوعها وازدياد عدم الوعي السياسي في صفوف المواطنين، ان عملية التحول والتغيير الذي طرأ على النظام السياسي العراقي من احتلال والوضع الأمني والاقتصادي والثقافي أفرز العديد من الأزمات منها أزمة المشاركة السياسية إلا أنه طرح حلاً لأزمة المشاركة في النظام السياسي وهو ما يعرف بالديموقراطية التوافقية وذلك تمثل بتشكيل مجلس الحكم على أساس محاصصة سياسية وقومية، وكذلك اعتمد هذا الأسلوب في تشكيل الحكومات العراقية لكن الديمقراطية التوافقية بحاجة إلى مقومات عديدة أهمها تتبلور في مفهوم الدولة على السلطة (ياسين سعد البكري، ٢٠١١: ٣٣٦).

وأصبح النظام السياسي العراقي في أزمة حقيقية، كل هذه الموروثات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شكلت ضغوطا كثيفة على النظام جعلته يلجأ لخيار التعددية القائمة على أساس المحاصصة السياسية، مما زاد من تفاقم أزمة المشاركة وعزوف الأفراد عن المشاركة السياسية، وبذلك امتناع المواطنين من التعبير عن رأيهم الحقيقي واختيار من يمثلهم في السلطة وبروز عدم الثقة لدى الناخب العراقي بالمرشحين للانتخابات مما كان له أثر سلبي في خلق حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي (أحمد فاضل جاسم داود، ٢٠١٤: ١٩٠).

ومن خلال ما ذكر نرى أن أزمة المشاركة في العراق تكمن في الوضع الأمني الذي يقف عائقا أمام المشاركة السياسية، مما يخلق تدنياً في مستوى نسبة المشاركة ولاسيما بعد أحداث داعش، فإن المجتمع العراقي يعيش في جو قائم على ولاءات متعددة، وأن الفرد العراقي يعيش في حالة من التخوف، وعدم الثقة من القوى السياسية التي تسيطر على الساحة العراقية بسبب ولاءاتهم الضيقة.

رابعاً. أزمة الاندماج: إن الاندماج الوطني ليس وليد الصدفة، بل إنه انعكاس للتجانس داخل المجتمع كما أنه لا يتحقق بالقهر والقوة، وإنما هو وليد مشروع وطني متكامل يستند إلى العدالة والمساواة، فيعُرف بأنه: انصهار الجماعات اجتماعياً وثقافياً فتتوحد الهوية الخاصة والهوية العامة في هوية مشتركة (ثناء فؤاد عبد الله، ٢٠٠٥: ١٥٥) لذلك فهو أحد الوسائل المهمة لعملية بناء الدولة، فإن نجاحها أو فشلها يتوقف على عملية الاندماج، ولا يمكن لأي نظام سياسي تحقيق وبناء قدراته المؤسسية إذا مالم تحقق الاندماج بين مكونات المجتمع، فضلاً عن أن هنالك علاقة طردية بين الاستقرار السياسي وتوسيع قدرات النظام السياسي على التغلغل، فإن ارتفاع مستوى الاندماج بين تلك المكونات في المجتمع يمنح النظام السياسي قدرة أكبر على التغلغل والعكس صحيح؛ لذلك فإن الاندماج مهم بالنسبة لاستمرار عمليات التنمية السياسية في داخل البلد (وليد سالم محمد، ٢٠١٦: ٨٤-٨٥). ظهرت أزمة الاندماج في العراق كغيرها من الأزمات الأخرى بعد الاحتلال الأمريكي له عام ٢٠٠٣ إذ كان للاحتلال دور بارز في تفكيك للدولة وتأصيل الهوية الوطنية وإعادة التركيب الجغرافي على أساس العنف والإكراه فيما بينهم (سالم توفيق النجفي، ٢٠٠٨: ١٣-٢٠)، وكذلك ضعف برامج الاحزاب السياسية واعتماد برامجها ليس على أساس برامج سياسية هدفها تحقيق تنمية سياسية حقيقية، وكذلك ظهور أحزاب لا يمكنها التعايش والاندماج مع غيرها من الأحزاب الأخرى بسبب طبيعة تكوينها، فإن الاوضاع والاضطرابات التي ظهرت على الساحة العراقية وصولاً إلى الاضطرابات السريعة بعد انتخابات نيسان عام ٢٠١٤، وطريقة إدارة الحكومة لملفات الأمن في محافظات العراق، وغيرها من الأسباب الجوهرية التي أدت إلى سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على بعض مدن ومحافظات العراق (حسن مصطفى أحمد، خضر عباس عطوان، ٢٠١٧: ٣٤)، وازدياد حدة الصراعات ونزوح الكثير من العوائل المختلفة من جميع أطياف الشعب إلى مناطق أمنة في المحافظات الأخرى، وقيام قوات البيشمركة التابعة لإقليم كردستان بالسيطرة على المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية، وبين حكومة إقليم كردستان ومنها كركوك، ولعل أهم ما يمكن طرحة حول وجود أزمة الاندماج في العراق هو الاستفتاء الذي أقامه إقليم كردستان واصرار إدارة الإقليم على إقامته، لتحقيق هدفهم في إقامه الدولة الكردية حسب مبدأ حق الشعوب في تقرير مصريها، (أحمد السيد النجار وآخرون، ٢٠١٨ ١٣٦-١٣٨).

ويتضح مما سبق ان العراق يعاني من أزمة الاندماج والتكامل الوطني، وذلك لأسباب عديدة التي تعرقل مسيرة الدولة نحو تحقيق الوحدة والتكامل والاندماج وخاصة بعد أحداث (داعش) وما آلت آليه الأوضاع، وما تلاها استفتاء اقليم كردستان جعلت المجتمع العراقي يعاني من التشتت التي أدت إلى الهشاشة في الجوانب الاجتماعية مما جعله أمام حالة أشبه بالفوضى وتأثر قيمه وبنيته الاجتماعية بمختلف أشكالها إلى الضعف والتفكك، وعدم تحقيق الاندماج الاجتماعي

ولكن بالرغم من ذلك هناك أدوار يقوم بها أشخاص ذو مكانة في المجتمع والدولة ومؤسسات المجتمع المدني لتوسيع فقرة الحوار والتسامح والتعايش السلمي بين جميع مكونات الشعب العراقي.

المطلب الثاني الأزمات الاقتصادية:

اولاً. أزمة توزيع الموارد والثروات: إن التوزيع هنا المقصود به القدرة التوزيعية للنظام السياسي على توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية والسلع والخدمات ومراتب الشرف والمكانة الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، إذ يمكن قياس تلك القدرة من خلال تحديد كمية ونوعية المنافع الموزعة والمجالات الحياتية التي تشملها تلك العملية التوزيعية (بوميدين طاشمة، ٢٠١١: ٦٣)، وانها على حد وصف (صادق الأسود) الأزمة الأخيرة في العملية التنموية، إذ تنطوي على كيفية وجوب استخدام السلطات الحكومية وقدرتها في التأثير على توزيع المنافع والقيم بين أجزاء المجتمع ومن هو المستفيد من عمل الحكومة وما هي الأساليب التي تستخدمها الحكومة من أجل تقديم أكبر المنافع إلى كافة الأجزاء المختلفة للمجتمع (صادق الأسود، ١٩٩٠: ٤١٤)، يعاني العراق من مشكلة صراع سياسي داخلي بهدف السيطرة على الوزارات السيادية، ولاسيما وزارة النفط، إذ تتعلق أزمة التوزيع في العراق بتوزيع الثروات والموارد على كافة المواطنين في جميع أنحاء العراق، وتوزيع الدخل القومي لذلك تظهر تلك الأزمة من خلال التفاوت الواضح بين الطبقات، ومحاولة النظام السياسي إعادة توزيع المدخولات لصالح فئات الشعب العراقي، بالرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي المخصص لشبكة الحماية الاجتماعية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلا إن مقدار تأثرها في التخفيف من حدة الفقر، والتفاوت ونسبة الحرمان غير كافية إذ بالرغم من كل الإجراءات وغيرها التي اتبعت لتفادي ذلك إلا أن نسبة الفقر قد ارتفعت فهناك أكثر من ٢٣% من سكان العراق عام ٢٠١٤ يعيشون تحت خط الفقر (حيدر نعمه بخيت، ظاهر عمران موسى، ٢٠١٥: ٤٢).

إن أزمة توزيع الموارد والثروات في العراق ظهرت لأسباب ومشاكل عديدة، منها مشاكل دستورية ومشاكل تشريعية وأداريه فضلاً عن عدم توزيع الموارد المادية بصورة عادلة، بالرغم من تحديد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ أن النفط والغاز ملك للشعب العراقي وتقوم الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في الأقاليم والمحافظات المنتجة بإدارتها وتوزيعا على الشعب إلا أن هذا التوزيع لم يحصل بشكل عادل وهنالك تجاوز للسلطات المحلية لاختصاصاتها اللامركزية وتوسعها إلى اختصاصات فدرالية؛ مما أربك العلاقة بين المحافظات والمركز، وهنالك خلاف على تطبيق المادة (١١٤) من الدستور التي لم تمنح للمحافظات غير منتظمة بإقليم سلطات مشتركة مع الحكومة الاتحادية على غرار الإقليم الذي منحتها إياه (عقيل فالح سلمان، ٢٠١٨: ٨٢-٨٣)، فضلاً عن أن العراق يعاني من مركزية الجهاز الإداري وحصر السلطات الإدارية بالحكومة المركزية وعدم إعطائها للوحدات الإدارية، فضلاً عن الاختلال في العلاقة بين احتياجات البلد التنموية مع مستويات الادخار والاستثمار الذي يعد أحد الركائز الأساسية على التنمية السياسية والاقتصادية ونمو الناتج المحلي في البلد (عقيل فالح سلمان، ٢٠١٨: ٨٢-٨٣).

يعاني من أزمة التوزيع، وذلك لأسباب عديدة منها عدم التوزيع العادل للثروات والواردات بين جميع أفراد المجتمع، إذ إن هنالك فوارق طبقيه بين مكوناته، مما انعكس سلباً على حياة المواطنين، وأدى ذلك إلى تفشي البطالة وازدياد أعداد العاطلين عن العمل من الخريجين وغيرهم من أصحاب المهن وان التعيين في دوائر الدولة اصبح ليس على اساس الكفاءة وانما على

المحسوبية، كذلك تفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة ولحل أزمة التوزيع يجب على الدولة الوصول إلى أبعد نقطة في إقليم الدولة وتقديم ما يمكن تقديمه من منافع وخدمات تسهم في بناء جسور الثقة بين الحاكم والمحكومين وحل تلك الإشكالات جميعها وتمتين الروابط بينهما بالتالي يؤيد ذلك دعم البرامج التنموية في البلد.

ثانياً. أزمة التغلغل: يشير مصطلح أزمة التغلغل إلى انها أزمة الإدارة والمقصود بها هو عدم قدرة الحكومة المركزية على التواجد الفاعل في مختلف أرجاء الإقليم الذي تمارس عليها سلطاتها، وأنه ليس بمقدورها بسط سيطرتها وأعمالها وسياساتها وقوانينها على سائر أقاليم دولتها وكذلك كافة الفئات والطبقات الموجودة في مجتمعها" (أسماء صالحي، ٢٠١٦: ٣٠)، لذلك فإن أسباب ظهور أزمة التغلغل التي تصيب النظام السياسي في العراق هي (كاظم علي مهدي، ٢٠١٣: ١٣٢-١٣٣):

١. الدور السلبي الذي تلعبه الدول المجاورة والإقليمية والدولية في العراق.
٢. عدم قيام مصالحة وطنية عراقية شاملة وحقيقية إذ تفضي إلى اتفاق أو ميثاق وطني يتضمن المبادئ الرئيسة، والآليات التي تقبلها جميع القوى السياسية العراقية.

تتمثل أزمة التغلغل في العراق بضعف الدولة العراقية في إرساء دور مؤسساتها الإدارية والوظيفية لتقديم خدماتها إلى أفراد المجتمع، وعدم القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية، وإنجازات عبر تلك المؤسسات مما يمكن المواطنين من الاستفادة من المشاريع الاقتصادية التي تقدمها الدولة، فتعد من أهم وأخطر الأزمات التي تؤثر على الدولة وتحدث عندما يعجز النظام السياسي في الوجود في جميع مناطق الدولة والاحتكاك بجميع المواطنين في حياتهم اليومية، ويأتي ذلك لعدة أسباب منها، التعدد الاثني والطائفي، فضلاً عن الأسباب الجغرافية التي تتعلق بتضاريس الدولة فضلاً عن المحددات الطبيعية (حميدة عبد الحسين محمد الظالمي، ٢٠١٩: ١٣٤٩)، فهنالك ضعف في المؤسسات وغير قادرة على تقديم الخدمات التي تلبي حاجات اجتماعية واقتصادية وإنسانية عامة، وقد أسهم ذلك في حدوث أزمة التغلغل الأمنية التي مهدت إلى احتلال تنظيم داعش الإرهابي محافظات عراقية وتغلغل بها لعدة سنوات إذ تجلت أزمة التغلغل هنا في عدم استطاعة الحكومة المركزية فرض سيطرتها وتقديم خدماتها لتلك المناطق ولعدة سنوات.

ومما سبق دراسته في المبحث الاول يتضح لنا أن أزمات التنمية السياسية في العراق هي: أزمة الهوية، أزمة المشاركة، أزمة الشرعية، أزمة الاندماج والتكامل، أزمة التغلغل، أزمة توزيع الموارد، فكل هذه الأزمات واسبابها أحدثت خلل في البناء المؤسسي للدولة مما أثر ذلك سلباً على أداء النظام السياسي وعطل التنمية السياسية التي تعد جزءاً من التنمية الشاملة والتي تشمل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لذلك يمكننا القول أن هذه الدراسة قد وضفت الدراسات والبحوث المتعددة التي أبرزت أزمات التنمية السياسية عند دراسة حالة العراق وتحليلها بالشكل الذي يمكننا من خلاله الوصول إلى الحل الواقعي لها من خلال الوسائل والاليات السياسية والاقتصادية التي سنتطرق لها خلال المبحث الثاني.

المبحث الثاني: سبل معالجة أزمات التنمية السياسية في العراق

إن حل ومعالجة أزمات التنمية السياسية مؤشر مهم على الاستقرار السياسي في جميع الدول، ومعظم الحكومات على اختلاف شكل الحكم فيها تسعى إلى تحقيق استقرارها عن طريق حل جميع أزمات التنمية السياسية داخلها، التي تحدث بسبب الخلل الحاصل في الأسس، والخطط

التنموية وعدم إيجاد حلول تعالجها بالطرق الصحيحة والسليمة، ففي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم الوسائل المقترحة لحل ومعالجة تلك الأزمات في العراق.

المطلب الأول الوسائل السياسية:

إن الوضع السياسي في العراق يعاني من قصور في تحقيق التنمية السياسية؛ مما أدى إلى تفاقم وظهور أزماتها مما القى بظلاله بشكل سلبي على أداء وفاعلية النظام السياسي، فهنالك وسائل سياسية عديدة من شأنها حل تلك الأزمات وتحقيق تنمية سياسية حقيقية في داخله، ومن أهم تلك الحلول كالاتي:

اولاً. تطبيق الديمقراطية التوافقية الصحيحة وإلغاء مبدأ المحاصصة: أن هدف الديموقراطية التي طبقت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ المعلن بناء مؤسسات النظام السياسي على أسس ديموقراطية، ولكن سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترسيخ المحاصصة وتقسيم العملية السياسية بين الأكثرية، والأقلية قائم على أساس طائفي، وعرقي وليس على أساس أيديولوجي، ومن الاختلافات هنا أن لكل مكون من المكونات أحزاب تمثل كل منها مكوناتها، فأن الديمقراطية التوافقية عملياً طُبقت هذه النظرية في العراق ولكن ليست بالصورة المطلوبة، وأخذ توزيع المناصب على هذا الأساس مما أدى إلى أضعاف الحكومة والنظام السياسي وعدم الانسجام بين الفرقاء داخل البرلمان (مصطفى إبراهيم سلمان، ٢٠١٨: ٢٧٣-٢٧٢)، إلى جانب ذلك برزت الانتماءات الضيقة على حساب الانتماءات الشاملة مما شكل ذلك عائقاً أمام التنمية السياسية في تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وبروز أزمات التنمية السياسية مرة أخرى لاسيما أزمة الهوية وأزمة الاندماج، ولوضع حل لأزمات التنمية السياسية في العراق يجب تطبيق الديموقراطية التوافقية المبنية على أساس تحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع الواحد من دون أي تمييز طبقي أو عرقي أو غير ذلك وليست مبنية على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية (ياسين أشور جوهر، ٢٠١٠: ١٢٨-١٣٠)، مما تؤدي إلى نجاح بناء المواطنة العراقية الحقيقية والتحول الديمقراطي السليم والتحول نحو البناء، إذ تشكل الديمقراطية التوافقية أحد النماذج المقترحة لمعالجة أزمات التنمية السياسية في المجتمعات التعددية، فهي تختلف عن الديمقراطية التمثيلية، التي لا تستند إلى عناصر التنافس الجيد فهنالك اغلبية حاكمة واقلية معارضة المتواتر على أسلوب الاقتراع أو الانتخاب.

وفي ضوء ما تقدم نرى أن تطبيق الديمقراطية التوافقية وإلغاء المحاصصة من شأنها أن تحل أزمات التنمية السياسية، ولابد من التأكيد أن الديمقراطية ليس من الضروري أن نعد تطبيقها في العراق معياراً لنجاح التنمية السياسية أو فشلها ولكن أذا لم تحل هذه الأزمات فإنها تحقق مشاركة أكثر للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني لحل تلك الأزمات.

ثانياً. توسيع المشاركة السياسية (الشعبية): إن ضعف المشاركة السياسية في العراق جاء بسبب التعصب المجتمعي الذي ساهم في توجه الثقافات نحو أوجه بعض الاستثناءات في الالتقاء مع الثقافات الفرعية الأخرى (أثير إدريس عبد الزهرة، ٢٠١٣: ٢٠٧)، رغم تردي الأوضاع الأمنية وتعقدها فأن المشاركة في الانتخابات كانت جيدة وواسعة نوعاً ما ولكن تحتاج إلى توسيعها بشكل أكثر وهنا يبرز دور الأحزاب السياسية فيما يخص مسألة المشاركة السياسية من خلال تعبئة الجمهور على ضرورة الانتخاب وهذه تعدَّ من أهم وظائف الأحزاب السياسية التي تحولها وذلك بأن تكون طرفاً مهماً في عملية التنمية السياسية والدور الذي تلعبه في تحقيق الإصلاح السياسي.

يتمثل تحقيق التنمية السياسية بصور المشاركة السياسية فهي: عملية بناء المؤسسات وتوسيع قاعدتها والتي تعد بعداً أساسياً من أبعاده التنمية السياسية، لذلك يتطلب توسيعها بنموذج ديمقراطي وشمول أكثر الأفراد في المجمع في صنع ورسم السياسات وتنفيذ القرارات، إذ إن توسيع المشاركة السياسية للشعب في العملية السياسية يمثل التعبير الحقيقي للديمقراطية (محمد باسم حمزة، ٢٠١٦: ٧١)، فالمشاركة السياسية تمثل الإرادة العامة للشعب العراقي، وتؤدي إلى توفير الأمن، والاستقرار السياسي داخلة أضافه إلى إنها توفر للحكومة فرصة التعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته لذلك فإنها تعد من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية السياسية في العراق (محمد باسم حمزة، ٢٠١٦: ٧١-٧٢)، فأن هذا يؤدي إلى حل أزمات التنمية السياسية ولاسيما أزمة المشاركة.

ثالثاً. تطبيق العدالة الانتقالية: يعد مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم التي إثارة الكثير من التساؤلات حول مضمونها والآليات التي تنتهجها في تطبيقها بمختلف اتجاهاتها، لذلك تعرف على أنها استجابة لتوفير الحقوق لكافة أبناء المجتمع وتعزيز إمكانات تحقيق السلام والديموقراطية، فإنها ليست شكلا من أشكال العدالة، بل هي تكييف للعدالة على النحو الذي يتلاءم المجتمعات التي تخوض مرحلة التحولات وإعادة البناء في أعقاب الحرب فهنالك غياب لأدوات العدالة الانتقالية في العراق على الرغم من وجود ملامح واضحة لها في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، إلا انها تفتقر إلى تبني قانون متخصص لتطبيقها، فإنها توجه القوى الاجتماعية والسياسية من أجل تحقيق العدالة، وتكافؤ الفرص لتفعيل دورها في بناء حوار مجتمعي وتعزيز قيم الديمقراطية وبناء السلام على أساس المشاركة الحقيقية لمختلف أبناء الشعب، وزيادة وعيهم لكي يصبحوا مؤهلين للمشاركة في رسم وصنع القرارات المصيرية (علاء عبد الحسن السيلاوي، ٢٠١٧: ٣٠٨).

فإنها تعدّ ركناً أساسياً في المصالحة الوطنية وتسعى لتحقيقها بين أفراد المجتمع من جهة، وبينهم وبين مؤسسات الدولة من جهة أخرى، وذلك بالأسلوب الديمقراطي التوافقي التصالحي وليس بالعقاب والثأر، فأنها تلتقي مع الهدف الأساسي لغايات التنمية السياسية الا وهي الديمقراطية فهي: تعدَّ عاملاً أساسياً لتحقيقها وحل أزماتها، فهي تسهم في إعادة الاستقرار والسلام الاجتماعي والانتقال إلى المسار الديمقراطي الصحيح (يوسف عناد زامل وزينب محمد صالح، ٢٠١٦: ٢٤١)، وتسعى لتأسيس ألية لتوثيق المعلومات حول انتهاك حقوق الإنسان، والعمل على تنمية الوعي المجتمعي لمفاهيمها وأهدافها (يوسف عناد زامل وزينب محمد صالح، ٢٠١٦: ٢٤١) ، فأن الهدف الأساس لضرورة تطبيقها في العراق ولاسيما في المدة التي تلت أحداث تنظيم داعش الإرهابي وما نتج عن ذلك من انتهاك لحقوق الإنسان من قبلهم وكشف المسؤولين عنها ومحاسبتهم (زينب محمد صالح، ٢٠١٦: ١٦٢)، مع ضرورة تعويض أهالي الضحايا مادياً ومعنوياً ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية والمجتمعية.

رابعاً. القضاء على الفساد بكل أشكاله: يعدَّ الفساد من المظاهر الخطيرة التي ترافق العملية السياسية والنظام السياسي، فتعد ظاهرة خطيرة تنخر في جسد المجتمع والنظام السياسي معاً، فظاهرة الفساد في العراق أثرت بشكل كبير على مسار التنمية في العراق بكل أنواعها وعلى ثروات البلد، وباتت من أهم الظواهر الخطيرة التي يواجهها النظام السياسي في العراق في ظل وجود بيئة حاضنة لها (إسراء علاء الدين نوري، ٢٠١٠: ٣٨٤-٣٨٥).

فإن مكافحة الفساد توفر الدعم والإرادة السياسية فهذا يعطي دفعا أكبر في تحقيق التنمية السياسية، وفي جميع الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، لذلك فمن الضروري للالتزام بمحاربة الفساد في جميع ما يتعلق بأداء الوظيفة العامة (محمد سلمان محمود وهيفاء مزهر الساعدي، ٢٠١٧: ١٤-١٥)، إن مكافحة الفساد والقضاء عليه من ضروريات توفر الحكومة الرشيدة في العراق من أجل دفع وعي صناع القرار والمواطنين على حد سواء وتنظيم فاعلية وأداء النظام السياسي، وفي هذا السياق أعلنت الحكومة العراقية عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤، وجاء ذلك من أجل استكمال جميع متطلبات مكافحة الفساد ومحاربته وانهائه بجميع أشكاله، فهنالك ثلاثة مؤسسات رقابية في العراق مهمتها القضاء على الفساد بكل أشكاله وصوره وهي ديوان الرقابة المالية، هيأة النزاهة، المفتشون العموميون، فقد اتخذت الحكومة العراقية إجراءات من شأنها مكافحة الفساد ففي عام ٢٠١٦ وضعت هيئة النزاهة رؤية جدية شاملة استكمالا للاستراتيجية الوطنية التي تقوم على تشخيص هذه الظاهرة أولاً ثم تحديد أسباب نشؤها، وإصدار خارطة طريق لمكافحة الفساد على المستوى القريب والمستقبلي (ياسين محمد حمد وأحمد عدنان كاظم، ٢٠١٨: ٢٩-٣٠).

خامساً. تحقيق الاستقرار السياسي: إن حالة الاستقرار السياسي تعد احدى المكونات الأساسية للتنمية السياسية أن تحقيق الاستقرار السياسي يؤدي إلى تنمية سياسية في البلد وذلك من خلال ما يقدمه النظام السياسي من نشاطات تنموية أو مشاريع إصلاحية خلال أداء دوره في حكم البلاد بما ينعكس على ما يتم تحقيقه لها في الدولة، إذ يمثل الاستقرار السياسي حالة التوازن بين الأفراد والمجتمع ويجب أن يكون هذا التوازن في النظام السياسي والمجتمع معاً، لذلك يرتبط استمراره بثلاثة عناصر وهي صراعات النخبة الحاكمة، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، والثقة المتبادلة بين النظام السياسي والمواطنين (ناصر نايف حديثه الخريشا، ٢٠١٧: ١٥-١٩)، لذلك أن تحقيق الاستقرار السياسي في العراق من خلال مؤشراته السابقة تؤدي إلى معالجة أزمات التنمية السياسية لان الاستقرار السياسي والتنمية السياسية لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فلا يمكن للتنمية أن تتحقق أهدافها دون وجود استقرار سياسي، ولا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي دون تحقيق تنمية سياسية حقيقية.

المطلب الثاني الوسائل والحلول الاقتصادية:

اولاً. الحد من الفقر والقضاء على البطالة: يعد الفقر من أبرز العوامل المؤثرة على عمليات المشاركة والاندماج الاجتماعي للأفراد داخل المجتمع ولعل من أسبابه التهميش والتفرقة والتمييز على أساس العرق والدين، لذلك ينظر إلى الفئات الفقيرة بشكل سلبي، إما البطالة فتعد من الظواهر السلبية التي تهدد السلم والاستقرار المجتمعي بوصف أن دخل الفرد يمثل صمام الأمان له ولمجتمعه، فأن البطالة والحرمان من الدخول يولدان الاستبعاد الاجتماعي والتهميش (علي زيد الزعبي، ٢٠١٣: ٣٦-٣٩)، تعد البطالة والفقر من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع في العراق نتيجة للأثار السلبية الناتجة عنها، فتعدّ مشكلة البطالة والفقر محور مشاكل وأزمات التنمية في المجتمع وتفشي العديد من الظواهر السلبية مثل العنف والجريمة وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، فضلا عن أنها تعيق عملية النمو الاقتصادي والسياسي داخل البلد، فأن الحد من الفقر والقضاء على البطالة عن طرق فتح مشاريع خاصة جديدة تواكب عدد ومؤهلات الخريجين وأصحاب المهن حسب المستوى العام للبلد من شأنه التخفيف من مستوياتها

(مي حمودي عبد الله، ٢٠١٣: ١٤٤-١٤٨) ويؤدي ذلك إلى الاتجاه نحو بناء تنموي حقيقي في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبذلك يؤدي إلى حل تحديات وأزمات التنمية لاسيما السياسية منها.

ثانياً. خفض من الاعتمادية على النفط وتوسيع المجال امام القطاعات السلعية غير النفطية: وذلك من خلال المساهمة في توليد الدخل القومي والارتقاء بمستوى المعيشة وخاصة للطبقات الفقيرة والتوجه نحو اقصاد السوق واقامة المشاريع التنموية أضافة إلى تحفيز الاستثمارات المحلية وفتح المجال امام الاجنبية وتنمية جميع القطاعات الاقتصادية، الصناعية والتجارية والزراعية وقطاع المال والاستثمار، واعادة النظر في سياسات القروض والمديونية الخارجية، اضافة إلى العدالة في توزيع المنح والمساعدات الاجنبية بموجب استحقاق الاقاليم والمحافظات (ياسين اشور جوهر، ٢٠١٠: ١٣٨-١٤٩).

ثالثاً. ضرورة اتخاذ إجراءات عدة للنهوض بالاقتصاد العراقي: وذلك من خلال إعادة هيكليته وتنميته بشكل يبعده عن هيمنة الدولة وإعادة بناء الاقتصاد العراقي واستثمار موارده الطبيعية لتحقيق تنمية شاملة تحقق تطور نوعي في المجالات الإنتاجية والاستثمارات ولتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية دون المساس بسيادته وتضمن استقراره واستقرار تجربته ووضع برامج اقتصادية قادره على ازدهار واستقرار الوضع الاقتصادي للمجتمع لتحقيق ومعالجة الاشكاليات التي يعاني منها لاستمرار عملية التنمية السياسية وتواترها (حسين عبود جاسم، ٢٠١٦: ١٣٩-١٤١).

الخاتمة: اهتمت هذه الدراسة في أزمات التنمية السياسية وسبل حل لتك الأزمات القابلة للتطبيق وليس أسلوباً نظرياً فحسب حتى نتمكن من النهوض ببلدنا العراق إلى مصاف الدول المتقدمة، لذلك سعت الدراسة الى بحث وتحليل وتقديم نموذج تكاملي يجمع بين أزمات التنمية السياسية وبين سبل حلها في العراق الذي يعاني من قصور في تحقيق التنمية السياسية؛ مما أدى إلى تفاقم وظهور أزمات عديدة تتمثل في أزمة الهوية وأزمة المشاركة وأزمة الشرعية وأزمة الاندماج والتكامل وأزمة التغلغل وأزمة التوزيع، مما القى بظلاله بشكل سلبي على أداء وفاعلية النظام السياسي، فكل تلك الأزمات التي ذكرت خلال هذه البحث هي متداخلة ومترابطة فيما بينها، وتحكمها علاقات تؤثر فيما بينها، ووضعت هذه الدراسة بعض من الوسائل والحلول العملية منها سياسية، ومنها اقتصادية من شأنها حل تلك الأزمات.

الاستنتاجات: خرج هذا البحث بجملة من الاستنتاجات من الممكن أن نستعرضها عبر الآتي:

١. استخدام الفدرالية على أساس طائفي ومناطقي وعرقي يعد مخالفاً لمبادئ اللامركزية.
٢. وجود مقومات عديدة للتنمية السياسية في العراق الا أن تفاقم الوضع في العراق وضعف الخطط التنموية أدى إلى ظهور أزماتها.
٣. هنالك عزوف متفاوت من قبل المواطنين للمشاركة في الانتخابات مما أدى الى تفاقم أزمة المشاركة.
٤. بسبب وجود أزمة التوزيع أدى ذلك إلى حدوث خلل في توزيع الثروات والموارد الطبيعية على جميع افراد المجتمع.

٥. إن بناء اي مجتمع تعددي حر وديمقراطي لا يمكن له النجاح والاستمرار الا من خلال تطبيق تنمية سياسية حقيقية وفي نفس الوقت ان النظام السياسي الديموقراطي هو الافضل نحو تطبيق التنمية السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي.
٦. عدم وجود مشاركة سياسية فعالة لإفراد المجتمع من خلال القوى السياسية والتي تعد الضمانة الحقيقية للخروج من الازمة الراهنة والناجمة عن وجود أزمات للتنمية السياسية من بينها أزمة المشاركة وحالة من عدم الاستقرار السياسي.

التوصيات:

١. العمل على بناء رؤية واضحة لأزمات التنمية السياسية في العراق والعمل على حلها لتحقيق تنمية شاملة مبنية على أساس ديموقراطي.
٢. تطبيق العدالة الانتقالية المبنية على أساس العدل واحترام القانون والمساواة بين الجميع في الواجبات والمسؤوليات والحقوق.
٣. القضاء على الفساد بكل أشكاله وتحقيق الاستقرار السياسي.
٤. العمل على تنمية الاقتصاد العراقي تنمية حقيقية وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يسهم في رفع قدرات الدخل الفردي للمواطنين.
٥. خلق فرص عمل وتشغيل لاستيعاب الاعداد الهائلة من العاطلين عن العمل عبر تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة الصناعية والتجارية والزراعية وقطاع المال والاستثمار بالشكل الذي يسهم في الحد من الفقر ومكافحة أزمة البطالة والحد منها.

المصادر

١. ابتسام حاتم علوان، دنيا محمد جبر، بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية، بحث منشور في: مجلة السياسية والدولية، (بغداد، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٥-٣٦، ٢٠١٧.
٢. أثير ادريس عبد الزهرة، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ومستقبلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٣.
٣. أحمد السيد النجار وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١٧-٢٠١٨: عام الأمل والخطر، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٨، ١٣٦-١٣٨.
٤. أحمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية، بحث منشور في: مجلة السياسية والدولية، (بغداد: الجامعة المستنصرية، العدد ٢٥، ٢٠١٤.
٥. أحمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، بحث منشور في، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (دمشق، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٢، المجلد ٢٤، ٢٠٠٨.
٦. إسراء علاء الدين نوري، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد: دراسة حالة العراق، بحث منشور في: مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، بغداد: جامعة تكريت، العدد ٦، مجلد ٢، ٢٠١٠.
٧. أسماء صالحي، إشكالية التنمية السياسية في مصر بعد يناير ٢٠١١، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٦.

٨. بوميدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكالات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠١١.
٩. ثناء فؤاد عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.
١٠. حسن مصطفى أحمد، خضر عباس عطوان، خيارات الدولة للكرد في العراق مرحلة ما بعد داعش، بحث منشور في: مجلة تكريت للعلوم السياسية، بغداد: جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، العدد ٩، مجلد٣، ٢٠١٧.
١١. حسين عبود جاسم، التنمية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ المقومات والمعوقات، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦، حميدة عبد الحسين.
١٢. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي، ط٧، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ٥٠.
١٣. حيدر نعمه بخيت، ظاهر عمران موسى، التحويلات الاجتماعية ودورها في اعادة توزيع الدخل في العراق، بحث منشور في، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، بغداد: جامعة الكوفة، العدد ٣٢، مجلد١٠، ٢٠١٥.
١٤. زيد عدنان محسن العكيلي ومليوخ، أمير مالك، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي العراق بعد عام ٢٠٠٥ أنموذجاً، بحث منشور في: مجلة قضايا سياسية، بغداد: جامعة النهرين، العدد ٤٨-٤٩، ٢٠١٧.
١٥. زينب محمد صالح، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وآليات تطبيقهما في المجتمع العراقي، بحث منشور في: مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، بغداد: جامعة واسط، العدد ٦، ٢٠١٦.
١٦. سالم توفيق النجفي، الدولة الوطنية المعاصرة وأزمة الاندماج والتفكيك، سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٨) ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.
١٧. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده، بغداد: مكتبة السنهوري، ١٩٩٠.
١٨. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة، القاهرة: الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٦-٢٠٠٧.
١٩. عامر حسن فياض، أفكار في الشأن العراقي المعاصر، الواقع والمستقبل، بحث منشور في: مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، العدد (٢٣)، ٢٠٠٤.
٢٠. عائشة عباش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس أنموذجا، ط١، برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، ٢٠١٧.
٢١. عقيل فالح سلمان، تحديات التنمية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وأثرها في الاستقرار السياسي رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، ٢٠١٨.
٢٢. علاء عبد الحسن السيلاوي، تجربة العدالة الانتقالية في العراق: المفهوم ومعوقات التطبيق، بحث منشور في: مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، بغداد: جامعة الكوفة، العدد ٣٣، المجلد ١، ٢٠١٧.
٢٣. علي زيد الزعبي، أزمة المشاركة والاندماج الاجتماعي في البلدان العربية، بحث منشور في: مجلة علوم الإنسان والمجتمع، الكويت، جامعة الكويت، العدد ٥، المجلد ٥، ٢٠١٣.

٢٤. كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بحث منشور في، مجلة دراسات دولية، (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٥٦، ٢٠١٣.
٢٥. محمد الظالمي، الاندماج الوطني ودورة في بناء الدولة في العراق دراسة في الجغرافية السياسية، بحث منشور في، مجلة أورك للعوم الإنسانية، بغداد: جامعة المثنى، العدد ٢، مجلد ١٢، ٢٠١٩.
٢٦. محمد باسم حمزة، التنمية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣: الدوافع والمعوقات، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦.
٢٧. محمد سلمان محمود وهيفاء مزهر الساعدي، الفساد الإداري في العراق الأسباب والمعالجات، بحث منشور في: المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون، بغداد: جامعة أهل البيت-كربلاء، ٢٠١٧.
٢٨. مصطفى إبراهيم سلمان، الديمقراطية في العراق الواقع وآفاق المستقبل، بحث منشور في: مجلة دراسات دولية، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد ٧٢-٧٣، ٢٠١٨.
٢٩. مي حمودي عبد الله، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبل معالجتها، بحث منشور في: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٧، ٢٠١٣.
٣٠. ناصر نايف حديثه الخريشا، التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن ١٩٩٩-٢٠١٧، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، ٢٠١٧.
٣١. وليد سالم محمد، النظم السياسية العربية: إشكاليات السياسات والحكم، عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.
٣٢. وليد عبد جبر، أزمة النزوح والأمن الإنساني تحديات التكيف ومخاضات الانتماء-دراسة ميدانية للأسر النازحة في بغداد واربيل، بحث منشور في، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة واسط، العدد (٥٤)، ٢٠١٧.
٣٣. ياسين أشور جوهر، أزمات التنمية السياسية في العراق: دراسة في علم الاجتماعي السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، ٢٠١٠.
٣٤. ياسين سعد البكري، التعايش السلمي في العراق في ظل الانقسامات الفئوية، بحث منشور في: أعمال المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية، بغداد: جامعة السليمانية، كلية العلوم السياسية والاجتماعية، ٢٠١١.
٣٥. ياسين محمد حمد وأحمد عدنان كاظم، فاعلية إدارة عمليات الحوكمة في مكافحة الفساد منظور تحليلي مقارن، بحث منشور في: مجلة تكريت للعلوم السياسية، بغداد: جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٨.
٣٦. يوسف عناد زامل وزينب محمد صالح، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: قراءة ثقافوية أنثروبولوجيا، بحث منشور في: مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، بغداد: جامعة واسط، العدد ٢١، المجلد ١، ٢٠١٦.